مخرجات التعليم المهني وسياسات الاستخدام في ليبيا
دراسة اجتماعية في ضوء متطلبات سوق العمل.

ا. إبراهيم مفتاح المبروك
كلية التربية / جامعة الزيتونة

المقدمة

إن التطور الفكري الذي يشهده العالم اليوم وما نتج عنه من تطور صناعي عظيم عرفته البشرية ترجع بدايته إلى القرن الثامن عشر وظهور الثورة الصناعية في أوروبا ، والتي انتقلت البشرية على أثرها من عصر التخلف إلى عصر التقدم ، الأمر الذي أدى إلى تعدد الصناعات وتنوعها وما لحقها من تعدد وتنوع في المهن والأعمال التي تتطلب بطبيعة الحال الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة ، لذلك أصبح التعليم المهني ضرورة ملحة من ضرورات الحياة المعاصرة ، إذ بدونه يصعب على الفرد في هذا العصر التكيف مع متطلبات الحياة اليومية التي تزداد كل يوم تنوعاً وتعقيداً.

المجتمع الليبي مثل غيره من مجتمعات العالم عرف المهن والتعليم المهني منذ قرون مضت، إلا أن ذلك كان بدائياً ولكنه متناسباً مع ظروف حياته وخبراته وتجاربه آنذاك ، فالمجتمع الليبي لم يقف جامداً حيال تلك الظروف ، بل اقتحم جدار العزلة واتصل بالتطورات التي ظهرت في العالم ، مما ساهم في تأسيس قاعدة لا بأس بها من التعليم المهني والتقني المنظم وفق ألمناهج دراسية متطورة ومواكبة لمستوى التقدم العالمي في هذا المجال ، عليه كان من واجبنا معرفة مدى التقدم الذي تحقق في هذا النوع من التعليم ، من حيث الإقبال عليه ، وكذلك مدى تناسب مخرجاته مع التطورات التي يشهدها سوق العمل الدولي والمحلي، إضافةً إلى الوقوف على طبيعة المخططات التنموية وسياسات الاستخدام للقوى العاملة المدربة والمؤهلة والرامية إلى احتواء متطلبات سوق العمل ، وبما يكفل معرفة بعض المعوقات الاجتماعية التي تظهر حيال ذلك ومعالجتها من هذا المنطلق اشتملت الدراسة على محاور عدة بحيث كان المحور الأول "التعريف بموضوع الدراسة" ، أما الثاني فهو "التعليم المهني ، منطلقات عامة وأهداف"، والثالث بعنوان "تاريخ المهن والتعليم المهني في ليبيا"، والرابع " مخرجات التعليم المهني في ليبيا"والخامس "سياسات استخدام القوى العاملة في ليبيا" أما السادس فهو "القوى العاملة في ليبيا" ، ثم أدرجت "نتائج الدراسة ومقترحاتها".

المحور الأول: التعريف بموضوع الدراسة

أولاً مشكلة الدراسة

انطلاقا من أهمية التعليم المهني في بناء المجتمع وتقدمه ، وما شهده هذا النوع من التعليم من تطور خلال العقود الماضية التي تلت استقلال ليبيا ، والذي قاد الى تأسيس قاعدة لا بأس بها من الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة والقادرة على المنافسة المحلية والدولية في اطار سوق العمل ، ففي سنة (2006م) وحدها أكدت الدراسات أن عدد مراكز التدريب المهني الأساسي بلغت (41) مركزاً وقد التحق (1076) متدرباً، وقد بلغ عدد المعاهد المهنية المتوسطة (376) معهداً وقد التحق بها (86086) متدرباً، أما المعاهد المهنية العليا فقد بلغ عددها (78) معهداً وتضم (40207) متدرباً أما مراكز تدريب المرأة فقد بلغ عددها (316) مركزاً، التحق بها (6240) متدربة[1] .

إلا أنه بالرغم من هذا التطور فقد تمكن الباحث من ملاحظة تدني اقبال خريجي التعليم المهني في ليبيا على اقتحام سوق العمل وممارسة تخصصاتهم المهنية حسب متطلبات سوق العمل المحلي ، ومما دعم ملاحظة الباحث السابقة هو ما أكدت عليه بعض الدراسات التي اجريت في هذا المجال ، ففي سنة (2007م) اشارت نتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الصناعية التحويلية والذي طبق على عينة من المنشآت الصناعية بلغ عددها (17614) منشأة بين صغيرة وكبيرة ، أشارت إلى أن عدد العاملين بالمنشآت الصغيرة بلغ (42017) مشتغل توزعوا بين ليبيين عددهم (9974) مشتغل بنسبة (23.7%) وغير ليبيين وعددهم (32044) مشتغل بنسبة (76.3%)[2] .

وفي ذات الوقت أشارت الإحصائيات الصادرة عن الدولة الليبية بأن أكثر من نصف القوى العاملة من الليبيين يعملون بالأعمال الخدمية "الإدارية" حيث بلغت نسبتهم خلال عام (2006م) بـ (50.6%) من مجموع القوى العاملة من الليبيين ، أما العاطلون عن العمل فقد بلغت نسبتهم (20.7%) تقريباً من مجموع القوى العاملة من الليبيين[3] ، بالرغم من تهافت العمالة الوافدة وتعدد المناشط الشاغرة في سوق العمل الليبي ، من هذا المنطلق تمثلت مشكلة الدراسة فيواقع مخرجات التعليم المهني ومدى مشاركتها في بناء الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية

---

[1] اللجنة الشعبية العامة للتعليم , إستراتيجية إصلاح التعليم في ليبيا , رؤية 2025م , دراسة غير منشورة , طرابلس , 2007م , ص66.

[2] الهيئة العامة للمعلومات , نتائج البحث السنوي الخاص بمنشآت الصناعات التحويلية , طرابلس ,2007م , ص47.

[3] الهيئة العامة للمعلومات , النتائج النهائية للتعداد العام للسكان , لسنة 2006م , ص69 .

ضمن مجموع القوى العاملة بسوق العمل ، في إطار الخطط والدراسات الحكومية الرامية إلى تنظيم القوى العاملة حسب توجهات المجتمع ومتطلبات سوق العمل ، وبهذا تحدد موضوع الدراسة في مخرجات التعليم المهني وسياسات الاستخدام في ليبيا .

ثانياً أهداف الدراسة:

- معرفة واقع مخرجات التعليم المهني في ليبيا.
- معرفة واقع القوى العاملة في ليبيا ، ومدى توازنها بين المناشط الاقتصادية المختلفة ومتطلبات سوق العمل.

ثالثاً التساؤلات:

بناءً على موضوع الدراسة والأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها فقد تحددت التساؤلات في الآتي

س1 ما واقع مخرجات التعليم المهني في ليبيا؟

س2 ما واقع القوى العاملة في ليبيا؟ وما مدى توازنها بين المناشط الاقتصادية المختلفة في إطار سوق العمل؟.

رابعاً: نوع الدراسة:

نظراً لتوفر الكم المناسب من الوقائع العلمية حول موضوع الدراسة فقد اعتمد الباحث على منهجي التحليل والمقارنة كأسلوب مناسب لدراسة مشكلة موضوع الدراسة.

خامساً: مفاهيم الدراسة

1- التعليم المهني: هو ذلك النوع من التعليم الذي يهتم بتنمية المهارات اللازمة للمهنة وإعداد الطالب إعداداً مهنياً وحرفياً متخصصاً ويعمل على تنمية الاتجاهات والعادات السليمة نحو المهنة.[1]

2- القوى العاملة: يقصد بها مجموع الأشخاص من الذكور والإناث والقادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ، والذين يساهمون في العرض المتاح من قوة العمل.[2]

[1] اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، مشروع البنية التعليمية الجديدة ، مارس 1982م.

[2] زغلول محمد يوسف ، الأبعاد العلمية لتخطيط القوى العاملة ، وجلة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني ، الإسكندرية ، مصلحة الكفاية الإنتاجية العدد 3 ، 1990.

3- سياسة الاستخدام: هي تلك السياسة التي أقرتها الدولة وفق أهدافها وتوجهاتها وتطلعاتها من أجل تنظيم عملية استخدام القوى العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في سوق العمل المحلي.

4- النول: هو عبارة عن مشروع حرفي صغير غالباً ما يدار بشكل فردي أو عائلي ، وهو يستخدم عادة في صناعة الملابس أو الأغطية أو المفروشات من خلال نسج الحرير أو الصوف أو القطن وغير ذلك.

5- المكانة الاجتماعية للمهنة: هي مجموع المراكز والأوضاع التي يشتغلها الأفراد في البناء المهني داخل النسق الاجتماعي الواحد.[1]

6- مراكز التدريب المهني الأساسي: هي تلك المؤسسات التعليمية في مجال التدريب المهني والتي تستوعب الطلبة المتسربين من التعليم وخاصة متسربي مرحلة التعليم الأساسي بهدف تأهيلهم في بعض التخصصات المهنية ذات المهارة البسيطة والمحددة ، وتستغرق مدة التدريب سنة واحدة ، وغالباً ما تكون مقتصرة على الذكور.

7- مراكز تدريب المرأة: هي تلك المراكز التدريبية الخاصة بالإناث، والتي تهدف إلى إقامة وحدات تدريبية من أجل إعادة تأهيل المرأة في بعض المهن الإنتاجية ، وغالباً لا تتجاوز مدة التدريب تسعة أشهر.

8- مراكز التدريب المهني المتوسط: هي تلك المؤسسات التعليمية في مجال التدريب المهني المتوسط والتي تقوم على الطلبة الذين أنهوا مرحلة التعليم الأساسي بهدف إعداد العمالة الماهرة في مجالات مختلفة وتستغرق مدة التدريب من (3-2) سنوات دراسية.

المحور الثاني التعليم المهني

منطلقات عامة وأهداف التعليم المهني هو الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها أي مجتمع في العالم ومهما كانت درجة تطوره في إحداث عمليات التنمية بمختلف أشكالها ، ولهذا اهتمت كل دول العالم بهذا النوع من التعليم ، إلا أن المصطلحات المستخدمة في العالم والدالة عليه تختلف من بلد إلى آخر وذلك حسب اتجاه النظام التعليمي نحو هذا النوع من التعليم ، فهناك من يطلق عليه بالتعليم التقني وهناك من يطلق عليه باسم التعليم الصناعي أو الفنون الصناعية ، وهناك أيضاً من يطلق عليه تعليم العمل ، أما منظمة اليونسكو فقد أطلقت عليه اسم التعليم الفني العام.

[1] كمال عبد الحميد الزيات،علم الاجتماع المهني"مدخل نظري"جامعة القاهرة مكتبة نهضة الشرق، 1986،ص 169

التعليم المهني ظهرت الحاجة الماسة إليه خاصة بعد ظهور الثورة الصناعية في أوروبا تلك الثورة التي انتقلت البشرية على إثرها من مرحلة التخلف إلى مرحلة التقدم وظهور الصناعة، والتي بفضلها أصبح التعليم المهني ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة التي تزداد يوماً بعد يوم في متطلباتها.

نتيجة لذلك فقد نادى الفلاسفة والمفكرين بهذا النوع من التعليم منطلقين من أهميته في حياة الفرد والمجتمع ، حيث يقول الفيلسوف الانجليزي جون لوك (1704-1632م) مظهراً اهتمامه بالجانب التطبيقي للتعليم "إن على الأطفال الفقراء بين سن الثالثة والرابعة عشرة أن يكونوا تحت إشراف مدرسين يدربونهم على العمل ويتفهموا الصناعة حتى يردوا بإنتاجهم ما صرفه المجتمع على تغذيتهم".[1]

وإذا ما نظرنا الى كتابات عبد الرحمن بن خلدون (1406-1332م) بالرغم من أنه ظهر في فترات مبكرة من عصر الثورة الصناعية إلا أنه أكد على ضرورة تنوع المهن وتطورها، واعتبرها مرتبطة بتطور العمران البشري وفق مراحله المختلفة، حيث قال "على مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع للتألق فيها حينئذٍ،واستجادة ما يطلب فيها بحيث تتوفر دواعي الترف والثروة،أما العمران اليدوي أو القليل فلا يحتاج من الصنائع إلا البسيط، خاصة المستعمل في الضروريات من نجار أو حداد أو خياط أو جزار"[2].

إن التعليم المهني بالرغم من التطورات التي لحقت به إلا أن منظمة اليونسكو تقترح أهدافاً عامة لبرامجه حتى يكون ملائماً للدول النامية ، ومن هذه الأهداف:

(أ) تعديل نظم التعليم لتصبح قادرة على مقابلة الاحتياجات الفردية والاجتماعية ويعني هذا إتاحة الفرصة للطلاب ليستكشفوا الأساليب التقنية الملائمة لبيئاتهم المحلية.

(ب) تعديل اتجاهات الطالب نحو العمل – إبداء اهتمام خاص بالتكنولوجيا وتمكين الطلاب من تنمية قدراتهم على العمل الجماعي.

(ج) الإعداد للحياة العصرية مما يكسب الطالب المهارة في استخدام الأدوات اليدوية وممارسة عمليات الصيانة.

(د) توسيع أفق خيال الطالب وتنمية قدراته على الابتكار ومجابهة التحديات.

---

[1] سعد مرسي أحمد ، تطور الفكر التربوي ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1981م ، ص412.

[2] عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، بيروت ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ، المجلد الأول، ط3،1967م،ص714.

(هـ) توجيه الطلاب توجيهاً صحيحاً يتناسب مع قدراتهم وتطلعاتهم المهنية[3].

إن مجموع هذه الأهداف المقترحة من قبل منظمة اليونسكو تدخل في اطار عملية التوجيه المهني مما تقتضيه حاجة المجتمعات في خلق نظام تعليمي متوازن بين التعليم العام والتعليم المهني أو الفني متفق مع ميول الأفراد ورغباتهم وملبياً لمتطلبات سوق العمل.

أهداف التعليم والتدريب المهني:

مما لا شك فيه أن التدريب المهني هو وسيلة أساسية للنهوض بمستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع بما يكفل تحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية ، وقد تختلف أهداف التدريب المهني من مجتمع لآخر وذلك حسب توجهات التنمية الاجتماعية والاقتصادية به ، إلا أنه توجد أهدافاً عامة لا يمكن تجاهلها ومن أهمها:

- يهدف التعليم المهني إلى النهوض بالفرد وصقل قدراته ومواهبه وإكسابه سلوكاً مهنياً يتمشى مع تلك المواهب والقدرات بما يتناسب مع رغباته وحاجات المجتمع.
- تحسين اتجاهات الأفراد نحو المهنة ورفع الروح المعنوية لديهم.
- إمداد المجتمع بالأيدي العاملة المدربة والمؤهلة للعمل بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ورفع الكفاية الإنتاجية وتحسين مستوى الخدمات .
- يهدف التعليم والتدريب المهني الى التقليل من سيطرة القطاع العام على مختلف المناشط الاقتصادية بالدولة.
- العمل على تأسيس مجتمع انتاجي لا استهلاكي .
- العمل على خلق فرص عمل جديدة بسوق العمل.
- خلق قوى عاملة قادرة على المنافسة المحلية والدولية .
- تحسين مستوى دخل الفرد وكذلك مستوى الدخل القومي للدولة .
- تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية المختلفة.

المحور الثالث تاريخ المهن والتعليم المهني في ليبيا:

لقد عرف المجتمع الليبي كغيره من مجتمعات العالم العمل المهني وتطور في ممارسته وخاصة تلك المهن الصغرى ، إذ تشير بعض الدراسات إلى أنه في عام 1835م وما بعده ظهرت في ليبيا أول بوادر العمل المهني الحرفي الغير منظم في بعض الصناعات مثل "صناعة الزيت، الصابون، الزجاج ، الحياكة، الغزل، الفخار، الدباغة، صناعة الحصر،

[3] يوسف نبراي، التعليم العام والتعليم الفني والمهني ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، المجلد 18 ، العدد 63،ص104.

النسيج ، المعادن الثمينة، الحدادة، صناعة الأواني المعدنية، والعديد من الصناعات الأخرى المتنوعة"[1] إن مثل هذه الحرف كان يتعلمها الفرد عن طريق الممارسة المستمرة وليس عن طريق التعلم الرسمي، وذلك لانعدام وجود المدارس التعليمية أساساً في هذه البلاد آن ذاك، ولقد استمر حال البلاد على ما هو عليه حتى عام 1889م إذ تأسست مدرسة الفنون والصنائع الاسلامية في مدينة طرابلس ، حيث احتوت هذه المدرسة على عدد من التخصصات المهنية البسيطة، " ومن أهم هذه التخصصات هي: النجارة، الحدادة، طرازة الجلود ، صنع السروج، الحياكة، صناعة الأحذية، الطباعة، البناء، النقش، الموسيقى ، والرسم"[1]،وبمرور الزمن لاقت هذه المدرسة إقبالاً واسعاً من كل المدن الليبية، مما ساهم في انتشار المهن بين الناس ،الأمر الذي كان بداية لظهور العمل الحرفي المنظم في ليبيا ، حيث تشير الدراسات التاريخية إلى أن عدد الليبيين الذين يمارسون مهناً حرفية في مجال النول خلال عام (1911م) وصل إلى (3200) فرد موزعين على أغلب المدن الليبية آنذاك وهي كالآتي، أنظر الجدول رقم (1).

جدول رقم(1)

عدد الأنوال في ليبيا سنة 1910م

المكـــــان	عدد النول
طرابلس	1700 نول نسيج القطن
	350 نول نسيج الصوف
	150 نول نسيج الحرير
مصراتة	250 نول نسيج الصوف
بنغازي	450 نول نسيج الصوف
درنة	100 نول نسيج الصوف
زليتن	200 نول نسيج الصوف
المجموع	3200 نول

*المصدر: استناداً الى عقيل محمد عقيل البربار ، وآخرون ،الحركة العمالية في ليبيا ، مصدر سابق ، ص 22

[1]عقيل محمد عقيل البربار ، وآخرون ، الحركة العمالية في ليبيا 1551 – 1978م جامعة قار يونس ،ط1،ب ت، ص 22

[1]عقيل محمد عقيل البربار ، وآخرون ،نفس المرجع السابق ص22.

لقد كانت هذه المهن تخضع لنظام الطوائف الحرفية ، فكل مهنة لها جمعية صناعية تضم أرباب العمل والصناع مما جعل هذا أن يكون فاتحة خير أمام الليبيين حيث ساهم في خلق العديد من فرص العمل للعديد من الشباب آنذاك ، بالرغم من أن هذه الاحصائية أو الجدول لا تبين عدد العاملين إنما فقط مخصصة لعدد المنشآت الصناعية وأرباب العمل ، فقد كان ذلك مؤشراً لقياس مدى التحسن الذي حدث في البلاد وفي ذات المجال وفي سنة 1928م تم استحداث تخصصات مهنية جديدة في مدرسة الفنون والصنائع الاسلامية وهي الميكانيكا ، والخراطة ، واللحام ، والطلاء ، وفي سنة 1952م عرف المجتمع الليبي المهن الزراعية حيث تم إنشاء مدرسة خاصة بهذه المهن سميت بالمدرسة الزراعية وذلك في مدينة طرابلس.[1]

وقد كان منهج الدراسة بها يشتمل على المواد الزراعية الى جانب تعليم تطبيقي مثل استخراج الزيت وصناعة الجبن ورعاية الماشية[2]وقد التحق بها الطلاب من كل المدن الليبية آنذاك ، حيث ساهمت هذه المدرسة في توسيع قاعدة انتشار العمل الحرفي والمهني في ليبيا .

إن هذه التطورات العلمية ساهمت في إمداد سوق العمل بالعديد من العناصر المؤهلة لسد بعض احتياجات السوق في العديد من المهن الانتاجية مما ساهم في خلق العديد من فرص العمل للكثير من الشباب في ذلك الوقت ، بالرغم من أن البلاد كانت تعج بالبطالة وخاصة في صفوف الشباب وبنسبة تفوق 90% من مجموع السكان خلال فترة الخمسينيات من القرن الماضي ، والبالغ عدده آنذاك (1.041.599) نسمة[3]، فقد عاش المجتمع العربي الليبي خلال تلك الحقبة الزمنية وقبل اكتشاف النفط أوضاعاً مأساوية مظلمة ، إذ رسمت هذه الأوضاع في التقارير التي نشرها اقتصاديو الأمم المتحدة في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي ، والتي أعطت صورة قاتمة للوضع الاقتصادي في ليبيا ، "وقد أوضحت تقارير الأمم المتحدة التي وصفت الأحوال التعليمية في البلاد عام (1951م) أن المدارس الابتدائية قد انتشرت في بعض المدن والمراكز الرئيسية ، وقد قدرت نسبة الأمية عندئذٍ بحوالي (90%) من مجموع السكان في ذلك الوقت"[4].

انه وبعد اكتشاف النفط في ليبيا بدأت الأحوال الاقتصادية والتعليمية والمهنية تتحسن بشكل تدريجي، حيث انتشرت الكثير من المعاهد والمراكز الخاصة بالتدريب المهني وخاصة في المجال

---

[1] رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا ، دار التنمية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1972م ، ص 156.

[2] رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا ، مرجع سبق ذكره ، ص 156.

[3] عمر التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، ط1 ، 2001م ، ص280.

[4] عمر التومي الشيباني ، التربية وقضايا التنمية والتحديث في المجتمع العربي ، طرابلس ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، ط1 ، 1992م ،ص152.

الصناعي، والتجاري، والزراعي، وذلك خلال العقد الأول من عهد الاستقلال، وقد التحق بها عدداً كبيراً من الطلاب في مختلف التخصصات المهنية، حيث ساهم ذلك في امداد سوق العمل بالأيدي العاملة والمؤهلة.

المحور الرابع مخرجات التعليم والتدريب المهني

أولا: مخرجات مراكز التدريب الأساسي

لو نظرنا الى واقع التعليم والتدريب المهني في مستوياته الدنيا "مراكز التدريب الأساسي" والذي يهدف إلى إعداد العمالة محدودة المهارة ، والذي تستغرق فيه الدراسة سنة واحدة ، ويقبل فيه الطلبة المتسربين من مرحلة التعليم الأساسي، والذي غالباً ما كان فيه التدريب محدداً بمهن البناء والتشييد وهو مقتصر على فئة الذكور فقط ، إن هذا المستوى من التدريب شهد إقبالاً ملحوظاً وبشكل متدرج عبر سنوات العقود الأخيرة من القرن الماض ، إلا أنه مع بداية العقد الأول من القرن الحالي بدأ عدم الاهتمام والاهمال والتسيب يظهر واضحاً من قبل الحكومة آنذاك لهذا النوع من التدريب، وقد أدى ذلك الى تقليص عدد المراكز التدريبية وكذلك تدني إقبال الشباب على هذا النوع من التعليم والتدريب مما انعكس بشكل سلبي على سوق العمل ومتطلباته.

الجدول رقم (2)

يبين تطور عدد الخريجين بمراكز التدريب الأساسي من سنة (1970م – 2006م)

السنة	1970م	1980م	1992م	1999م	2000م	2006م
عدد الخريجين	262	1000	7082	8264	1600	1076
المجموع		19284				

*المصدر: استناداً الى علي الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا، طرابلس،الجامعة المغاربية، ط1،2010م،ص67 [1].

ثانيا: مخرجات مراكز تدريب المرأة:

أما مراكز تدريب المرأة ، فقد شهدت اقبالاً واسعاً من قبل الإناث مما أدى إلى حدوث زيادة واضحة في عدد الملتحقات بها ، فقد بلغ عدد مراكز تدريب المرأة عام (1996/95م) (522) مركز التحق بها (7705) متدربة ، وفي عام (1999/98م) بلغ عدد المراكز التدريبية في المجال (302) مركز ، وقد وصل عدد المتدربات الى (10500)

[1] اللجنة الشعبية العامة للتعليم،استراتيجية اصلاح التعليم في ليبيا، رؤية 2025م، مرجع سبق ذكره، ص65،66.

متدربة[1] ، أما في عام (2006م) فقد بلغ عدد المراكز (316) مركز ، وقد وصل عدد الملتحقات بها من المتدربات الى (6274) متدربة[2].

بالرغم من هذا التطور في مخرجات مراكز تدريب المرأة والتي تهدف في الأساس إلى تحويل الأسرة الليبية من أسرة مستهلكة إلى أسرة منتجة ، وإعداد قوة عاملة قادرة على العمل والمنافسة في سوق العمل المحلي والدولي ، مما يسهم في توفير وكفالة الحياة الكريمة لكل من بلغ سن العمل من النساء ، إلا أنها قد نالت نصيبها من الإهمال وعدم الاهتمام منقبل الحكومة الليبية آنذاك ، الأمر الذي انعكس سلباً على واقع الحياة المهنية في ليبيا وفي إطار سوق العمل المحلي ،إذ ساهم هذا الوضع السلبي في عدم تحسن الحياة المهنية للمرأة ، حيث لم تقدم الدولة التشجيع الكافي لخريجات هذا النوع من التدريب بما يمكنهن من اقتحام سوق العمل ، وإقامة المشروعات المهنية التي تتناسب مع تخصصاتهن ، مما أدى إلى فتح المجال أمام العمالة الوافد من الخارج ، وسيطرتها على المواقع الشاغرة للمهن والمناشط المختلفة ، وذلك بالرغم من الأعداد الهائلة والمتزايدة من العاطلين عن العمل والباحثين عليه .

إن مثل هذا الوضع دفع بالشباب الليبي إلى البحث عن العمل بالوظائف الإدارية الحكومية وقد ساهم ذلك في تدني المكانة الاجتماعية للمهن الإنتاجية إذ تؤكد الدراسات ان عدد الليبيين العاملين اقتصادياً خلال العقد الأول من هذا القرن"بلغ (1.640.609) عامل وعاملة ، وإن عدد العاملين منهم بالجهاز الاداري للدولة بلغ (725.868) موظف وموظفة ، وانه من المعروف عالمياً أن عدد العاملين في الجهاز الاداري يجب ألا يتجاوز(20%) من مجموع حجم القوى العاملة ، بهذا يكون الرقم الأمثل الذي يجب أن يعمل بالجهاز الاداري في ليبيا هو (344.000)موظف، إلا أن الجهاز الاداري في ليبيا يعمل بزيادة تبلغ (379.000) موظف"[1].

---

[1] على الحوات ، وآخرون ، سيرة التعليم العالي في ليبيا طموحات وانجازات ، طرابلس ، جامعة الفاتح ، ط1 ، 2001م ، ص155.

[2] اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، استراتيجية اصلاح التعليم في ليبيا ، مرجع سبق ذكره ص66.

[1] أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة ، ورقة عمل مقدمة في ورشة عمل عن مشكلة البطالة في ليبيا ،مجلة القوى العاملة ، طرابلس ، العدد الخامس ، 2006م ، ص21.

ثالثاً: مخرجات معاهد التعليم والتدريب المتوسط:

لقد شهد التعليم والتدريب المتوسط تطوراً واضحاً في عملية الاعداد والتأهيل للقوى العاملة الفنية والمؤهل، وكذلك في عملية إقبال الطلاب، وذلك في العديد من التخصصات المهنية والتي تزيد عن ست عشرة تخصص مهني، إلا أن هذا العدد من التخصصات المهنية قد سيطرت عليه عدد سبع تخصصات مهنية ، حيث استحوذت على ما يزيد عن (94%) من مجموع الخريجين، وذلك خلال الفترة من (1970م) إلى (2007م)، وهذه المهن هي :- المهن الإدارية و المالية، والميكانيكية، والصحية، والهندسية والإنشاءات الكهربائية، والزراعية، والحاسوب .

الجدول رقم (3)

يوضح تطور عدد خريجي معاهد التدريب المهني المتوسط خلال الفترة من (1970م) إلى (2007م) .

السنة	1970م	1980م	1984م	1990م	1994م	2006م	2007م
عددالخريجين	256	2078		12599		19527	18941
عدد المعاهد			107		218	376	

*المصدر: استناداً إلى اللجنة الشعبية العامة استراتيجية إصلاح التعليم في ليبيا ، مرجع سابق ص 66 [1].

إنه ومن خلال الجدول رقم(3) تلاحظ مدى التطور في مخرجات التعليم المهني المتوسط ، بالرغم من التذبذب في الإقبال عليه وخاصة في العقد الأول من هذا القرن ، إلا أنه مما يجدر ذكره في هذا الشأن هو أن هذا التطور في المخرجات المهنية وبالرغم من والتأهيل والإعداد إلا أن اقتحامها لسوق العمل وخاصة في مجالات الأنشطة الانتاجية لايزال ضعيفاً مقارنة بواقع العمالة الوافدة إذ اشارت نتائج البحث السنوي الخاص بمنشآت الصناعات التحويلية لسنة (2007م) ، والذي طبق على عينة من المنشآت الصناعية التحويلية في ليبيا، والتي بلغ عددها (17614) منشأة صناعية توزعت بين تحويلية صغيرة وكبيرة ، " أشارت إلى أن عدد العاملين بالمنشآت التحويلية الصغيرة بلغ عددهم (42017) مشتغل توزعوا بين ليبيين وعددهم (9974) مشتغل وبنسبة (23.7%) ، ومن مجموع المشتغلين الغير ليبيين وعددهم (32044) مشتغل أي بنسبة (76.3%) "[2].

"إن هذه الأرقام الإحصائية تبين لنا مدى تدني إقبال المواطن الليبي على ممارسة المهن الانتاجية في إطار سوق العمل ، حيث فتح هذا الوضع المجال للعمالة الوافدة من الخارج في استغلال فرص العمل المتاحة والشاغرة في الكثير من مجالات الحياة الاقتصادية ، وما نتج عنها من أعباء

[1] علي الشريف ، التعليم والسكان والقوى العاملة في ليبيا ص 100-101 .

[2] الهيئة العامة للمعلومات , نتائج البحث السنوي الخاص لمنشآت الصناعات التحويلية , مرجع سابق , ص 47.

اقتصادية واجتماعية على المجتمع ، ضف إلى ذلك تزايد أعداد العاطلين عن العمل والتي وصلت نسبتهم إلى (20.68%) من إجمالي عدد العاملين فعلاً والمتعطلين الباحثين عن عمل "[1].

رابعا: مخرجات التعليم المهني العالي :

يعتبر التعليم المهني العالي خطوة متقدمة في مجال التدريب المهني ، حيث يهدف إلى تدريب الطلاب وتأهيلهم تأهيلاً عالياً في العديد من المهن والتخصصات التي يحتاجها المجتمع وفقاً لمتطلبات سوق العمل ، إذ أنه وفي مطلع الثمانينات من القرن الماضي تم إنشاء وافتتاح العديد من المراكز والمعاهد المهنية العليا، حيث كانت محدودة ومتمركزة في المدن الكبيرة فقط تقريباً ومع ذلك فقد التحق بها الطلاب من كل المدن الليبية مما أدى إلى تخريج العديد من الكوادر الفنية ، إلا أنه وفي مطلع التسعينات ازداد عدد المراكز المهنية العليا حتى وصلت القرى النائية ، حيث وصل عددها خلال عام (1996م) إلى (50) معهداً ، وبمرور الزمن وصل عددها إلى (78) معهداً وذلك خلال عام (2008م) ، حيث أنتجت هذه المؤسسات العديد من المخرجات المؤهلة والمدربة في الكثير من التخصصات المهنية مثل " المهن الميكانيكية ، والكهربائية والإلكترونية ، وتقنيات الحاسوب ، والعمارة والإنشاء ، والتكيف والتبريد ، والإدارية والمالية والصحة والسلامة المهنية ، تقنيات الخزف ، والتقنيات الزراعية ، والنسيج ، والسياحة ، واللحام والصيد البحري ، والتقنيات الطبية "[2] ، ومن التطورات الهامة التي حدثت على هذا النوع من التعليم أيضاً هو مراجعة مناهجه وتحديثها بما يتمشى مع التطورات العالمية في هذا المجال ، وذلك بالتعاون مع الخبراء الليبيين وبعض المنظمات العالمية في هذا المجال، حيث تمت الاستعانة بإحدى الشركات الألمانية في ترجمة مناهج التدريب الألمانية ومواءمتها للمتطلبات الليبية ، وذلك على مستوى مرحلة التدريب الأساسي والمتوسط ، أما في مجال المعاهد العليا ، فقد تم مراجعة مناهجها بصورة شاملة من قبل لجان فنية من الخبراء الليبيين وكذلك الاستعانة بخبراء من منظمة اليونسكو ، حيث تم تطوير مفرداتها بما يتمشى مع الاتجاهات والمقاييس العالمية ، أما من حيث عدد مخرجات هذا النوع من التعليم فقد كانت متدرجة في الزيادة العددية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي :-

[1] الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق , النتائج النهائية للتعداد العام للسكان , 2006م , ص 69 .

[2] علي الحوات , وآخرون , مسيرة التعليم العالي في ليبيا , طموحات وانجازات , مرجع سبق ذكره , ص150 .

جدول رقم (4)

يوضح عدد المتدربين والمراكز المهنية العليا خلال الفترة من (1981م إلى 2006م) .

السنة	عدد المتدربين	عدد المراكز
1981م	1130	
1996م	28106	50
2002م	42360	
2006م	40207	78
المجموع		128

*المصدر : استناداً إلى اللجنة الشعبية العامة للتعليم استراتيجية إصلاح التعليم في ليبيا، مرجع سبق ذكره ، ص 66 .

وهكذا يمكن القول بأن هذا النوع من التعليم قد حظى باهتمام كبير من قبل الدولة ، حيث ظهر ذلك واضحاً في عملية التطور المتزايد في عدد المؤسسات ، مما أدى إلى ظهور تطور ملحوظ في عدد مخرجاته وتحسن مناهجه التعليمية ، وذلك مما يتمشى والتطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالموحتى يكون هذا النوع من التعليم قادراً على سد احتياجات سوق العمل من العمالة المؤهلة ، وبما يسمح لهذا المجتمع من الاعتماد على نفسه والتقليل من الأيدي العاملة الوافدة من خارج البلاد.

بالرغم من مظاهر التحسن التي لحقت بالتعليم المهني بجميع مستوياته إلا أنه لم يكن هناك توازن بين مخرجاته ومخرجات قطاع التعليم بشكل عام ، حيث تؤكد الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن عدد الطلاب المسجلين بجميع مراحل التعليم بما فيها التعليم المهني خلال عام (1960م) بلغ (369371) طالب وطالبة ، نلاحظ مما سبق أن هناك تطور واضح في عدد الطلاب ويرجع ذلك الى عوامل عدة ، منها الزيادة في عدد السكان عموماً ، وكذلك تحسن الوضع الاقتصادي في ليبيا بعد اكتشاف النفط الأمر الذي أدى الى تحقيق نجاحات في عملية التنمية الاقتصادية والتي على أثرها تحسن الوضع التعليمي وانتشار مؤسساته على مساحات معقولة من الأراضي الليبية ، وهكذا استمر عدد الطلاب في ليبيا بالتزايد حيث سجل في عام (1980م) (899135) طالب وطالبة إذ كان هذا الرقم يمثل قفزة عالية في مجال التعليم عموماً ، حيث ساهمت عوامل عدة في هذه القفزة منها التحسن المستمر في إيرادات النفط ، كذلك تحسن المستوى الخدمي العام ،أضف الى ذلك تطور عدد السكان وما شهده من معدلات لا بأس بها في نسبة الخصوبة البشرية للمجتمع الليبي ، وقد استمر الحال في تزايد

أعداد الطلاب حتى وصل خلال عام (1990م) الى (1388944)طالب وطالبة ، وفي عام (2001م) سجل عدد الطلاب (1710734) طالب وطالبة ، إلا أن هذا الرقم أخذ في التراجع بسبب انخفاض معدلات الخصوبة بين السكان وصل عام (2009م) الى (1596504) طالب وطالبة وللمزيد من التوضيح أنظر الجدول رقم(5) التالي:

الجدول رقم (5)

يبين تطور عدد الطلاب المسجلين بقطاعات التعليم المختلفة

خلال الفترة ما بين (1960 الى 2009م)

السنة	اساسي	متوسط	عالي	المجموع
1960	117714	2045	546	120305
1970	356150	9549	3672	369371
1980	818720	65407	15008	899135
1990	1254148	81669	53127	1388944
2001	1176843	297147	236744	1710734
2009	1030991	302727	262786	1596504

*المصدر: استناداً الى علي الشريف ، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا ، مرجع سابق ،ص91.

نلاحظ من خلال العرض السابق أن التعليم والتدريب المهني في ليبيا يعاني من تدني واضح في عدد مخرجاته وفي مختلف مراحله مقارنة بواقع التعليم عموماً وذلك نتيجة لعدد من المعوقات وهي:

1. تدني المكانة الاجتماعية للعمل الحرفي أو الانتاجي ، وخاصة تلك الأعمال أو المهن التي تحتاج إلى مجهود عضلي ، وحيث أن الثقافة السائدة في المجتمع الليبي وخاصة بين الأسر تدعم الاتجاه نحو التعليم الجامعي ولا تهتم بالتوجيه نحو التعليم والتدريب المهني.
2. ضعف التوجيه والارشاد من قبل الأسرة الليبية وكذلك مؤسسات التعليم وخاصة في مراحله الأولى بأهمية التعليم المهني ، الأمر الذي أدي إلى تكدس الطلاب في مجال التعليم العام والجامعي ، وما ترتب عنه من وجود حالة من عدم التوازن بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم ، حيث ساهم ذلك في إثقال كاهل الدولة ووقوفها عاجزة في سبيل استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من خريجي مختلف قطاعات التعليم مما أدى إلى

خلق فيض من البطالة وخاصة بين خريجي الجامعات ، وذلك بالرغم من توفر الكثير من فرص العمل في المهن الانتاجية بسوق العمل الليبي ، حتى أصبحت هذه المهن الشاغرة عامل استقطاب للعمالة الوافدة من الخارج.

3. تقاعس وعدم التزام قطاعات التعليم في تطبيق الخطط واللوائح الرامية الى تنظيم قبول الطلاب ، كتلك الصادرة عن اللجنة الشعبية العامة آنذاك والتي تهدف إلى خلق نوع من التوازن بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، حيث من خلال هذه الخطط واللوائح يتم توجيه الطلاب الملتحقين بمرحلة التعليم المتوسط وبنسبة (60%) منهم إلى مراكز التدريب المهني المتوسط ، وفي نفس الوقت يتم توجيه (40%) من الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية الى المعاهد المهنية العليا ، إلا أنه قد تبين أن النسب الفعلية الحالية للطلاب الملتحقين بمعاهد ومراكز التعليم المهني المتوسط لا تزيد عن (18%) من مجموع الطلاب في مرحلة التعليم المتوسط ، أما ما يخص التعليم المهني العالي فقد تبين أن نسبة الملتحقين به لا تتجاوز (12%) من مجموع الملتحقين بالتعليم العالي[1].
4. عدم قيام وسائل الاعلام بدورها في ترشيد المواطن بأهمية هذا النوع من التعليم.

المحور الخامس سياسات استخدام القوى العاملة:

إن الاهتمام بالقوى العاملة والاستخدام المهني يأتي في طليعة الأهداف التنموية لجميع دول العالم سواء كانت النامية منه أو المتقدمة ، وذلك لكونها أي (القوى العاملة) أهم الركائز التي يقوم عليها نمو المجتمع وتقدمه ، إذ يجب المحافظة عليها وتنميتها لتحقيق النمو الاقتصادي.

من هذا المنطلق اهتمت الدولة الليبية ومنذ حصولها على الاستقلال بالقوى العاملة، وعملت على تدريبها وتنميتها وتأهيلها بما يتناسب مع التطورات العلمية التي حدثت في هذا المجال، من أجل النهوض بالمجتمع ومساعدة أفراده في الحصول على الأعمال المنتجة وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، إذ اتجهت سياسة القوى العاملة والتدريب والتشغيل في ليبيا الى محاولة الاعداد الكامل لكل القدرات البشرية وتدريبها ودفعها الى مجالات العمل المختلفة، حيث صنفت ليبيا من بين الدول مرتفعة الدرجة في سلم تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة، إلى جانب وصولها المركز الأول على مستوى الدول الافريقية، وكذلك المركز الخامس بين الدول العربية في هذا المجال.

[1] اللجنة الشعبية العامة للتعليم ،استراتيجية اصلاح التعليم في ليبيا ، مرجع سابق ذكره ص67.

إن عملية استخدام القوى العاملة في ليبيا تقوم على عدد من السياسات التي من أهمها:[1]

1. اعداد قوى عاملة قادرة على دخول المنافسة في مختلف مجالات العمل الدولية.
2. اعتماد أسس رشيدة للتوظيف.
3. احترام القواعد الطبيعية التي تحدد دور المرأة ومجالات العمل المناسبة لها.
4. التدريب مجاني في جميع مستوياته.
5. لا تقبل مؤسسات التدريب من هم دون سن الخامسة عشرة.
6. تفعيل دور التدريب أثناء العمل ورفع مستوى الأداء في مجالات العمل المختلفة.
7. توحيد وتطبيق المعايير والأسس والمقاييس المحلية والدولية في مجال التدريب المهني.
8. التوسع في إنشاء المؤسسات التدريبية لاستيعاب جميع الراغبين في التدريب.
9. توزيع مؤسسات التدريب وفق خارطة وطنية تستجيب لكثافة السكان.
10. اجراء الدراسات والأبحاث واعداد الخطط المتعلقة بتدريب المرأة.
11. تطوير وتحديث المناهج والبرامج التدريبية.

إن هذه السياسات تهدف إلى إعادة تنظيم القوى العاملة على أساس سليم في جميع مجالات الانتاج ، وتدريب الباحثين عن العمل وتأهيلهم لشغل فرص العمل المتاحة ، وكذلك القيام بأعمال التدريب اللازمة لتغيير المسارات الوظيفية للعمالة الزائدة بالجهاز الاداري، وتمكينها من التحول للإنتاج ، خاصة وإن الكثير من الدراسات قد أكدت على وجود عدم توازن بين القوى العاملة ومتطلبات سوق العمل ، وذلك لعدم استناد الحكومة على سياسات علمية مدروسة تنظم عملية الاستخدام المهني ، الأمر الذي ساهم في خلق حالة من الارباك والفوضى في توظيف الشباب في القطاعات المختلفة للدولة ، مما نتج عنه خلق نوع من البطالة المقنعة في صفوف الشباب وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا وغيرهم والتي قدرت بأكثر من (20%) من مجموع القوى العاملة والمتعطلين والباحثين عن العمل[2]، ويقابل ذلك توافد الأعداد المتزايد من العمالة الوافدة من الخارج وحصولها على فرص عمل شاغرة في سوق العمل الليبي.

---

[1] علي الحوات ، التنمية البشرية في عالم متغير ، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب، ط1، 2010م ص86

[2] اللجنة الشعبية العامة ،الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، لسنة 2006 م ، ص70.

المحور السادس القوى العاملة في ليبيا

أولا: القوى العاملة وتوازن المناشط الاقتصادية:

لقد أكدت الكثير من الدراسات التي أجريت في مجال الاستخدام المهني في ليبيا ، إن نسبة الليبيين الذين يعملون بالمهن الانتاجية هي نسب ضعيفة ومتدنية ، مقارنة بنسب العمالة الوافدة من الخارج ، ففي دراسة أجريت على عينة من المنشآت الصناعية التحويلية في ليبيا بلغ عددها (17614) منشأة انقسمت ما بين تحويلية صغيرة وكبيرة ، حيث تبين من خلالها أن نسبة الليبيين الذين يشتغلون بالمنشآت الصغيرة بلغت (23.7%) من مجموع المشتغلين بها ، بينما بلغت نسبة العمالة الوافدة (76.3%) من المجموع الكلي للمشتغلين[1]، بناء على ذلك يمكن ملاحظة مدى تدني اقبال الشباب الليبي بمختلف تخصصاتهم المهنية نحو المهن الانتاجية ، بالرغم من المزايا المختلفة التي تحققها تلك المهن والتي على رأسها تحسن المردود المادي ، وكذلك خلق قاعدة صناعية تسهم في بناء الاقتصاد القومي وتوفير فرص العمل للباحثين عليه ، إلا أن الثقافة السائدة في أوساط الشباب تمجد العمل الوظيفي وتضعف من مستوى المكانة الاجتماعية للمهن الانتاجية ، حيث يظهر ذلك واضحاً من خلال تكدس العمالة الليبية في مجال الوظائف الإدارية والتي قدرت نسبتها خلال عام (2006م) بأكثر من (50%) من المجموع الليبيين العاملين اقتصادياً ، أن هذه النسبة العالية تشير إلى وجود خطر يهدد الاقتصاد القومي للدولة وقد أدركت الدولة الليبية هذه الحقيقة في العقد الأخير من القرن الماضي ،إذ عملت الدولة آنذاك على معالجة هذه الظاهر ، حيث حاولت اصلاح سياسات الاستخدام وفي جميع مجالات الانتاج من حيث تدريب الباحثين عن العمل وتأهيلهم لشغل فرص العمل المتاحة ، وكذلك محاولة القيام بأعمال التدريب اللازمة لتغير المسارات الوظيفية للعمالة الزائدة بالجهاز الإداري ، إذ تم استحداث المركز الوطني لتطوير القوى العاملة، لإعادة تدريب وتطوير القوى العاملة وفق تخصصات مهنية انتاجية من أجل التقليل من هيمنة الجهاز الإداري على بقية القطاعات الأخرى ، وبالفعل تم خصر العمالة الزائدة بالوظائف الإدارية المختلفة وفق الملاك الوظيفي لكل القطاعات الخدمية بالدولة وتنسيبها إلى المركز الوطني لإعادة تدربها ومن ثم توزيعها على المهن الانتاجية حسب تخصصاتهم المهنية، إلا أن ذلك بقي جامداً ولم تحدث عليه أي تطورات تذكر .

[1] الهيئة العامة للمعلومات ، نتائج البحث السنوي , مرجع سبق ذكره , ص 47 .

الجدول رقم (6)

يبين التوزيع النسبي للعاملين الليبيين حسب الحالة العلمية خلال عام (2006م)

الحالة العلمية	عدد العاملين	النسب المئوية من كامجموع العاملين في ليبيا
يعمل بالجهاز الإداري	848028	%50.60
يعمل بمنشآت مملوكة للمجتمع	183736	%10.97
يعمل بشركة مساهمة ليبية	9556	%0.57
يعمل بشركة مساهمة عامة	5145	%0.31
يعمل بشركة اجنبية	4862	%0.29
يعمل بشركة مشتركة خاصة	522	%0.03
يعمل لدى الغير	111664	%6.66
يعمل لحسابه ومعه آخرون	19315	%1.15
يعمل بمفرده	144329	%8.61
يعمل لدى أسرته	1834	%0.11
يعمل بالقطاع التعاوني	353	%0.02
متعطل سبق له العمل	5750	%0.34
متعطل لم يسبق له العمل	340786	%20.34
المجموع	1675880	%100

*المصدر :استناداً الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، لسنة 2006م ، ص60.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن الجهاز الاداري لا زال يوظف أكثر من نصف القوى العاملة الليبية ، وذلك بالرغم من انتباه الدولة إلى هذه الحقيقة ، ومحاولتها لإحداث تعديلات في سياساتها الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالاستخدام المهني ، حيث نلاحظ أن نشاطات القطاع الخاص لا يتجه إليها إلا العدد القليل من القوى العاملة وبنسب محدودة لا تزيد عن (16%) من مجموع القوى العاملة ، حيث أن هذه النسبة موزعة على عدد من المناشط التي تدخل تحت نطاق القطاع الخاص ، إذ يظهر لنا ذلك مدى تدني إقبال الشباب أو القوى العاملة إلى مثل هذه المهن ، وبالرغم من كل ذلك فإن هذه النشاطات المهنية يغلب عليها عدم التنظيم والذي يتمثل في الأعمال الفردية والوحدات الصغيرة مثل المحلات التجارية

وورش الصيانة ، وغيرها من النشاطات التي تقع في دائرة العمل لحساب نفسه ، أو العمل لدى أسرته أو العمل لدى الغير.

إن واقع الاستخدام المهني في ليبيا لازال في حاجة إلى الاهتمام واجراء الدراسات لتفسير وتحليل واقع القوى العاملة ، وعدم توازنها بين المناشط والمهن الاقتصادية المختلفة بما يتناسب وتخصصاتهم المهنية ومتطلبات سوق العمل ، إذ أن واقع القوى العاملة لا يتناسب مع سياسات التوظيف المعلنة ، والتي جرى التأكيد عليها مرات عدة في كل خطط وبرامج التنمية ، تلك السياسات التي تنادي بالتحول للإنتاج وخلق قوى عاملة منتجة تلبي احتياجات سوق العمل، وتساهم في خلق وتوفير أكبر عدد من فرص العمل لاحتواء العمالة المحلية المؤهلة والمدربة والتقليل من الاعتماد على العمالة الوافدة ، كما أنها تساهم أيضاً في تقليص وتقليل الأعداد الهائلة من البطالة المقنعة التي تسيطر على صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا وكذلك مراكز التدريب المهني.

إن سياسات استخدام القوى العاملة في ليبيا لم تتمكن من تقليص وتقليل هيمنة الجهاز الاداري على بقية القطاعات والمناشط الاقتصادية الأخرى ، " حيث لازالت

نسبة مشاركة الليبيين في سوق العمل من الناحية الانتاجية لا تتعدى (25%) "[1]، إذ أن غالبية المشتغلين الليبيين اتجهوا الى العمل في نشاط الخدمات العامة (التعليم والادارة العامة والصحة والضمان الاجتماعي) ، فقد استحوذ قطاع التعليم على نسبة (30.8%) من إجمالي القوى العاملة خلال عام (2006م) ، وفي نفس الوقت وصلت نسبة المشتغلين بالإدارة العامة الى (25.8%) من اجمالي القوى العاملة الليبية ، أما قطاعي الصحة والضمان الاجتماعي فقد وصلت نسبة العاملين بها إلى أكثر من (5.1%) من مجموع القوى العاملة[2].

نلاحظ مما سبق أن هناك نسبة عالية من الليبيين يمارسون أعمالهم في أجهزة الخدمات العامة المملوكة للدولة الليبية ، والسبب في ذلك يرجع إلى سياسة التوظيف الاجتماعي القائمة على توجيه الباحثين عن عمل من الخريجين وغيرهم الى الجهاز الاداري ومنشآت القطاع العام ، حيث كان التوظيف بهذه القطاعات لا يجري وفق سياسات التخطيط والاستخدام المعلنة ، إذ أنه ووفقاً لكل المعايير الدولية فإن نسبة العاملين بالجهاز الاداري يجب ألا

---

[1] صالح الميهوب ، التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجماهيرية دروس الماضي وتحديات المستقبل ، مجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية واقع وآفاق ، الهيئة القومية للبحث العلمي ،ط1 ، 1997م ، ص154.

[2] الهيئة العامة للمعلومات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، مرجع سابق ، ص76.

تتجاوز (20%) من مجموع القوى العاملة ، الوقت الذي وصلت فيه هذه النسبة في ليبيا إلى أكثر من (50%) ، حيث أصبحت أنشطة الجهاز الاداري وكذلك المنشآت المملوكة للدولة ، كأنشطة توازن في سوق العمل ، وإن قابليتها الاستيعابية لا تتحدد باحتياجاتها الفعلية وإنما بحجم المتبقي من قوة العمل والتي لا تستوعبها الأنشطة الأخرى، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (7)

يبين التوزيع النسبي للمشتغلين الليبيين حسب أقسام النشاط الاقتصادي

أقسام النشاط الاقتصادي	النسبة %
التعليم	30.82
الادارة العامة	25.82
الزراعة والصيد	8.85
تجارة الجملة والتجزئة وخدماتها	7.56
الصحة والضمان الاجتماعي	5.13
النقل والتخزين والمواصلات	4.83
الصناعات التحويلية	3.53
الكهرباء والغاز والماء	2.97
التعدين	2.55
البناء والتشييد	2.41
الخدمات الاجتماعية والشخصية	1.85
الوساطة المالية	1.34
المنظمات الدولية والسفارات	1.01
العقارات	0.87
خدمات المطاعم والمقاهي الفندقية	0.37
صيد الأسماك	0.09
المجموع	100.0

*المصدر: استناداً الى الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، نفس مرجع الجدول السابق ص76.

ثانيا: الباحثون عن العمل:

بالرغم من أن ليبيا من بين دول العالم التي تتمتع بمساحة واسعة من الأراضي الزراعية إضافة الى وجودها على ساحل البحر الأبيض المتوسط وامتلاكها شاطئ يتجاوز (1900) كيلو متر تقريباً وهو غني بالكائنات البحرية المختلفة ، كما أن ليبيا تعد مصدراً هاماً على مستوى العالم في انتاج النفط ، ناهيك على أنها تمثل دولة بكر في مجال البناء والعمل بصفة عامة ، مما كان حافزاً لظهور العديد من الخطط التنموية المختلفة وفي أوقات مبكرة من تاريخ حصولها على الاستقلال ، وما لحق ذلك من وضع العديد من السياسات الاقتصادية لتنمية وتنظيم القوى العاملة بما يتلاءم ومتطلبات العصر الحديث ، إلا أنه ومن خلال البحث في واقع القوى العاملة الليبية تم استنتاج وجود شبه انحسار للقوى العاملة في اتجاه معين من الأنشطة الاقتصادية ، وخاصة تلك الأنشطة الخدمية المتعلقة بالخدمات العامة ، مقابل تدني واضح في نسبة العاملين بالأنشطة الانتاجية ، وخاصة أنشطة القطاع الخاص وكذلك بعض الأنشطة الانتاجية في القطاع العام ، الأمر الذي أصبحت فيه تلك المناشط أو المهن مصدراً لاستقطاب العمالة الوافدة من خارج البلاد ، مما ساهم في تزايد أعداد الباحثين عن عمل ، والتي أخذت في التعاظم اعتبارا من العقد الأخير من القرن الماضي حتى وصلت الى نسبة عالية جداً تفوق (20%) من مجموع القوى العاملة في ليبيا خلال العقد الأول من القرن الحالي.

إن هذه النسبة العالية من الباحثين عن العمل لم تظهر في تاريخ الاستخدام المهني في ليبيا طيلة العقود السابقة التي تلت الاستقلال وظهور النفط ، وللمزيد من التوضيح انظر **الجدول التالي:**

الجدول رقم (8)

يبين عدد الليبيين الباحثين عن عمــل ونسبتهــم الى مجموع العاملين اقتصادياُ في ليبيا خلال الفترة من (1964م إلى 2006م)

السنة	الباحثون عن عمل	النسبة المئوية %
1946	31174	8.36
1973	15381	3.74
1983	25070	3.68
1995	119532	13.05
2006	347594	20.74

*المصدر: استناداً الى علي الشريف ، السكان والتعليم والقوى العاملة ، مرجع سبق ذكره ، ص160.

يمكن تفسير هذا الواقع للقوى العاملة في ليبيا وذلك بإرجاعه الى نوعين من العوامل وهي:

العامل الأول: وهو يتعلق بالدولة الليبية خلال الفترات السابقة والذي يمكن اختصاره في الآتي:

- عدم اهتمام الدولة في مجال الاستخدام المهني بالسياسات المعلنة للاستخدام ، وخاصة تلك التي تنادي بالتحول للإنتاج وتدريب الباحثين عن عمل وتأهيلهم .
- اعتماد الدولة الليبية سياسة التوظيف الاجتماعي ، والذي يعني توفير فرص عمل للباحثين عليه استرضاءً لهم بغض النظر عن ميولهم ورغباتهم ودون مراعاة متطلبات سوق العمل.
- عدم استغلال وسائل الاعلام في ترشيد المواطن بأهمية العمل الفني الانتاجي.

العامل الثاني: وهو يتعلق بالفرد ذاته ، حيث اعتقاد الأفراد ببعض القيم الخاطئة ، وخاصة التي تمجد العمل الخدمي والاداري ، وفي نفس الوقت تقلل من قيمة العمل الانتاجي وخاصة تلك التي تعتمد على العمل العضلي ، الأمر الذي أدى الى تدني مكانتها الاجتماعية في نفوس الأفراد.

إن كل تلك العوامل قد ساهمت في تزايد عدد البطالة المقنعة في صفوف الباحثين عن عمل في ليبيا.

ثالثاً: العمالة الوافدة:

إن وجود العمالة الوافدة في إطار سوق العمل في أي دولة من دول العالم لم يكن ظاهرة سلبية في حقيقة الأمر ، إنما هو ظاهرة إيجابية تعكس مدى التقدم الاقتصادي لتلك الدولة ، إلا أن هذه الظاهرة الإيجابية قد تتحول إلى النقيض تماماً ، أي عندما تزداد فيها نسبة البطالة وخاصة في صفوف الأيدي العاملة المحلية المدربة والمؤهلة كخريجي مراكز التدريب المهني ومعاهده المختلفة ، فمن خلال واقع القوى العاملة في ليبيا اتضح وجود أعداد متنامية من العمالة الوافدة من الخارج في بعض المناشط الانتاجية والتي بدأت تطفو في سماء سوق العمل الليبي اعتباراً من عقد السبعينات من القرن الماضي ، والذي يعتبر قفزة إرتدادية للتطور الاقتصادي الناتج عن ظهور النفط وانتاجه بكميات هائلة ، وما نتج عنه من تحسن في مستوى الدخل القومي للدولة وما لحقه من تحسن في مستوى المعيشة للأفراد والذي ساهم بدوره في تطور معماري وتنموي بمختلف أشكاله ومستوياته ، إذ تؤكد الاحصائيات أنه في مجال النشاط الزراعي وحده وصلت نسبة العمالة الوافدة خلال عام (1995م) إلى (44.2%) من مجموع القوى العاملة بهذا النشاط ، إلا أنها تراجعت بعد ذلك إلى أن وصلت إلى (27.5%) خلال

العام (2006م) ، أما في مجال النشاط الصناعي فقد وصلت نسبة العمالة الوافدة الى (41%) تقريباًخلال العام (1984م) ، إلا أنها تراجعت قليلاً حتى وصلت (24%) تقريباً خلال العام (1995م) ثم ارتفعت قليلاً خلال عام (2006م) حتى وصلت الى أكثر من (30%) ، أما في مجال البناء والتشييد فقد وصلت نسبة القوى العاملة الوافدة من الخارج الى أكثر من (91%) خلال عام (1984م) وفي عام (2006م) انخفضت حتى وصلت الى (67%) تقريباً، وللمزيد من التوضيح أنظر الجدول التالي:

الجدول رقم (9)

نسبة العمالة غير الليبية في الأنشطة الانتاجية للفترة من (1964م إلى 2006م)

السنة / النشاط	1964	1976	1984	1995	2006
الزراعة	%0.9	%9.8	%28.7	%44.2	%27.5
الصناعة	%9.6	%40.9	%40.9	%24.1	%30.2
البناء والتشييد	%4.4	%65.0	%91.3	%80.0	%66.7

*المصدر: استناداً إلى علي الشريف السكان والتعليم والقوى العاملة ، نفس مرجع الجدول السابق ، ص133.

نتائج الدراسة

من خلال استعراضنا لواقع مخرجات التعليم المهني وسياسات استخدام القوى العاملة في ليبيا ، توصل الباحث الى النتائج الآتية:

أولا: هناك تدني واضح لمخرجات التعليم المهني مقارنة بالواقع الكمي للقوى العاملة بالأنشطة الإنتاجية في اطار سوق العمل في ليبيا ، ويرجع ذلك لعدد من الأسباب وهي:

أ- تدني المكانة الاجتماعية للأعمال والمناشط المهنية ذالت الصبغة الانتاجية في المجتمع الليبي.

ب- ضعف التوجيه والارشاد الأسري ، وكذلك مؤسسات التعليم وخاصة في مراحله الأولى، بأهمية التعليم المهني.

ج- عدم التزام قطاعات التعليم المختلفة بتطبيق اللوائح والقرارات المنظمة لعملية قبول الطلاب وفق أنواع التعليم العام والمهني.

د- عدم قيام وسائل الاعلام بدورها في ترشيد المواطن بأهمية التعليم والتدريب المهني.

هـ- عدم تشجيع الدولة الليبية خريجي التعليم المهني بتسهيلات مادية لإقامة مشاريع انتاجية خاصة.

ثانياً: عدم توازن القوى العاملة بين قطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة في إطار متطلبات سوق العمل الليبي ، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

أ- عدم اهتمام الدولة الليبية في مجال الاستخدام المهني بالسياسات المعلنة لعملية الاستخدام المهني ، وخاصة تلك التي تنادي بالتحول للإنتاج .

ب- اعتماد الدولة الليبية سياسة خاطئة في تمكين الباحثين عن عمل ، التي يمكن أن نسميها بسياسة التوظيف الاجتماعي وهي توفير عمل لكل باحث عليه ، بغض النظر عن ميوله ورغباته.

ج- عدم قيام وسائل الاعلام المختلفة بترشيد المواطن بأهمية العمل الانتاجي.

د- وجود قيم اجتماعية خاطئة في نفوس الأفراد تمجد العمل الخدمي بقطاعاته المختلفة وتقلل من أهمية العمل الانتاجي والحرفي.

التوصيات والمقترحات

في ضوء نتائج الدراسة واستنتاجاتها ، توصل الباحث الى عدد من التوصيات الهامة في مجال موضوع الدراسة وهي كما يلي:

1. يجب أن يكون لوسائل الاعلام المختلفة الدور البارز في إرشاد المواطن بأهمية التعليم المهني والعمل الانتاجي وتشجيعهم على ممارسته.
2. يجب أن تتضمن المناهج التعليمية بمرحلة التعليم الأساسي على ما يفيد التلميذ بأهمية التعليم المهني والتقني وحثهم بالنصيحة والارشاد الى التخصص فيه.
3. العمل على ايجاد لوائح علمية وقانونية تنظم عملية قبول الطلاب وتوجيههم الى الدراسة في مجالات التعليم المختلفة ، وذلك حسب احتياجات المجتمع بشكل يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات سوق العمل ومخرجات التعليم المختلفة.
4. العمل على ضرورة تشجيع خريجي مراكز التدريب والتعليم المهني ومساعدتهم في الحصول على منح أو قروض مالية عن طريق المصارف وتحت أي مسمى كان من أجل إنشاء ورش أو معامل صناعية ، ودفعهم الى ممارسة أعمالهم حسب تخصصاتهم العلمية.
5. الاهتمام بمراكز تدريب المرأة وتوسيع قاعدة انتشارها في المجتمع.
6. العمل على تنظيم مجال العمل لحساب نفسه وإخراجه من دائرة التهميش وعدم التنظيم الى ما يشجع العاملين به وحمايتهم من منافسة الأيدي العاملة الوافدة.
7. العمل على ضرورة تنظيم عملية توظيف وتعيين الباحثين عن عمل بما يراعي تحقيق رغباتهم وقدراتهم المهنية.

المراجع

1. رأفت غنيمي الشيخ ، تطور التعليم في ليبيا ، دار التنمية للنشر والتوزيع ، ط1 ، 1972م.
2. زغلول محمد يوسف ، الأبعاد العلمية لتخطيط القوى العاملة ، مجلة الكفاية الانتاجية والتدريب المهني ، الاسكندرية ، العدد الثالث ، 1980م.
3. سعد مرسي أحمد ، تطور الفكر التربوي ، القاهرة ، عالم الكتب ، 1981م ، ط1، ص412.
4. صالح الميهوب ، التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا ، مجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية واقع وآفاق ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، ط1 ، 1997م.
5. عقيل محمد عقيل البربار ، وآخرون ، الحركة العمالية في ليبيا من (1951م – 1978م) جامعة قاريونس ،ط1 ، ب ت.
6. على الحوات ، وآخرون ، مسيرة التعليم العالي في ليبيا انجازات وطموحات ، طرابلس ، جامعة الفاتح ، ط1، 2001م.
7. علي الحوات، التنمية البشرية في عالم التغيير، المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب،ط1، 2010م
8. علي الشريف، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا ، طرابلس ، الجامعة المغاربية،ط1، 2010م
9. عمر التومي الشيباني ، التربية وقضايا التنمية والتحديث في المجتمع العربي الليبي ، طرابلس ، الهيئة القومية للبحث العلمي ،ط1، 1992م.
10. عمر التومي الشيباني ، تاريخ الثقافة والتعليم في ليبيا ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، ط1، 2001م.
11. كمال عبد الحميد الزيات ، علم الاجتماع المهني (مدخل نظري) جامعة القاهرة ، مكتبة نهضة الشرق، ب ط ، 1986م.
12. عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة ، بيروت ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر ، المجلد الأول ، ط3 ، 1967م ، ص714.
13. يوسف تبرائي ، التعليم العام والتعليم الفني والمهني ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت،المجلد 13 العدد 3 ، ص104.
14. اللجنة الشعبية العامة ، مشروع البنية التعليمية الجديدة ، مارس 1982م .

15. اللجنة الشعبية العامة للتعليم ، استراتيجية اصلاح التعليم في ليبيا رؤية (2025م) دراسة غير منشورة ،2007م.
16. الهيئة العامة للمعلومات ، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان ، 2006م.
17. الهيئة العامة للمعلومات، نتائج البحث السنوي الخاص بمنشآت الصناعات التحويلية ، طرابلس ، 2007م.
18. أمين اللجنة الشعبية العامة للقوى العاملة ورقة عمل مقدمة لورشة عمل حول مشكلة البطالة ، مجلة القوى العاملة طرابلس ، العدد الخامس ،2006م.